

حيدر أباد – الاجتماع المشترك: اجتماع مجلس إدارة ICANN ومجموعة أصحاب المصالح غير التجارية  
الأحد، 06 نوفمبر 2016 – من الساعة 09:45 ص إلى الساعة 10:45 ص بتوقيت أيرلندا  
اجتماع ICANN57 | حيدر أباد، الهند

ستيف كروكر: أهلاً بكم جميعاً. الاجتماع المشترك بين مجلس إدارة ICANN وأصحاب المصلحة غير التجاريين.

كلنا أذان صاغية، فلم لا تبدأوا الآن. فهذا حقاً اجتماعكم أنتم. نرغب في الإنصات والمشاركة في موضوعاتكم.

تاباني ترافاين: شكراً لك، ستيف. ليس لدينا متسع من الوقت لذا علينا البدء الآن. هل يمكننا الحصول على --

حسناً. الأسئلة معروضة على الشاشة.

وكان السؤال الأول هو: هل لا زالت ICANN تدعم بيان السيد فادي شحادة الملقى في عام 2015 بأن ICANN لا تُنظّم المحتوى؟ وبالفعل، يعد هذا السؤال العام المتعلق باتفاقيات الجهات الخاصة مثل Donuts محل اهتمام (غير مسموع).

ستيف كروكر: بالنسبة للمسألة الأولى، هل يتحدث أحد عن هذا الأمر باستفاضة؟ يمكنني التحدث باختصار شديد. لقد كانت هذه المسألة تهماً جميعاً، منذ البداية. وتم تناولها الآن بتعمق في بيان المهمة. نحن لا نُنظّم المحتوى. فهذه ليست مهمتنا.

أجل. بيكي؟

بيكي بير: للتأكيد على هذا الأمر، أعتقد أن هناك دعم قوي لفكرة أن ICANN لا تمتلك أي سلطة أو صلاحية فيما يتعلق بتنظيم المحتوى.

وكما تعلمون، بالنسبة لهذا السؤال، المتعلق باتفاقيات Donuts مع رابطة الأفلام السينمائية الأمريكية، فإن ICANN لا تمتلك صلاحية منع إبرام الاتفاقيات الخاصة. ومن غير الملائم لهيئة ICANN أن ترعى هذه الأنواع من آليات فض المنازعات، لكن يُمكن للسجلات وأمناء السجل إبرام مختلف أنواع هذه الاتفاقيات مع الأطراف الأخرى التي يفضلونها، وأعتقد أنه ليس من اختصاص ICANN منع ذلك.

بالطبع لا يمكنهم إبرام اتفاقيات تتعارض مع سياسات إجماع ICANN وأفراد العمل المعنيين.

شكرًا. كاثي كليمان، هل تودين التعليق؟

تاباني ترافاينين:

مرحبًا. معكم كاثي كليمان، مر وقت طويل منذ آخر اجتماع للدائرة الانتخابية للمستخدمين غير التجاريين ومجموعة أصحاب المصالح غير التجارية.

كاثي كليمان:

وها نحن الآن، فأنا وميتش ستولتز -- محامي كبار الموظفين في مؤسسة الحدود الإلكترونية الذي كان يتبع سياسة ICANN لعدة سنوات، وهذا هو الاجتماع الأول له، ونود التحدث معكم قليلاً عن هذا الأمر -- الذي يحدث في تنظيم المحتوى، بما في ذلك اتفاقية Donuts/MPAA، ولكن لا زال هناك المزيد. ولا نريد أن ندعم ما قاله السيد فادي شحادة فحسب، بل ما قاله الدكتور كروكر أيضاً في هذا الخطاب وهو إن السيد جريج شاتان قال عن ICANN -- "هذا لا يعني" -- أنا أقتبس محتوى الخطاب فحسب، "هذا لا يعني أن ICANN ينبغي لها أو بإمكانها اتخاذ قرارات واقعية وقانونية" لقد عكست الأمر" بحسب صاحب الاسم المسجل، "أو أن مشغل موقع الويب ينتهك القوانين المعمول بها واللوائح الحكومية".

وهذا نتفق عليه جميعاً. ولا ينبغي لهيئة ICANN التعامل مع المحتوى. لكننا في حاجة إلى إخباركم بما يحدث. وعن بعض اتفاقياتها الخاصة من خلال السجلات وعن بعض الأشياء التي تحدث بالفعل الآن تحت رعاية ICANN.

اسمحوا لي بتقديم ميتش ستولتز المختص بمسائل المصلحة العامة وحقوق النشر.

ميتش ستولتز:

معكم ميتش ستولتز من مؤسسة الحدود الإلكترونية. شكراً لك كاثي وشكراً للدكتور كروكر وبقيّة أعضاء مجلس الإدارة.

مؤسسة الحدود الإلكترونية مثل ICANN وصية على الإنترنت المفتوح وتتعهد بالحفاظ على الحقوق الفردية وتمكين الأفراد. وأعتقد أن الجميع في هذه الغرفة يتفقون على أن الإنترنت هو أكبر محرك تم بنائه يرمز لحرية التعبير، ويقع على كاهل كل واحد منا مسؤولية كبيرة لحراسة انفتاح الإنترنت ورمزيته كمنصة لحرية التعبير.

لم تكن مؤسسة الحدود الإلكترونية تُشارك بشكل دوري في ICANN في السنوات الأخيرة، لكنني جئت إلى حيدر أباد لأن مسألة تنظيم المحتوى من خلال نظام اسم النطاق ومن خلال المؤسسات التابعة لمنظمة ICANN والأطراف المتعاقدة هي -- كما تعلمون مصدر قلق كبير وأعتقد أنه ينبغي أن تكون مصدر قلق كبير لنا جميعاً.

وتتضمن اللوائح الداخلية الجديدة بياناً شديد اللهجة، وأني سُرت وتشجعت، كما تعلمون، لسماع ذلك التأكيد مجدداً وتكراره، الذي ينص من ناحية، على ضرورة وجود معيار واضح بين إدارة الأسماء وإدارة المُعرفات الفريدة، وتنظيم خدمات الإنترنت ومحتواها من جهة أخرى.

وأعتقد أن ذلك -- كما تعلمون أمر لا فائدة منه، أليس كذلك؟ لأننا لن نقول بأننا نُعارض فكرة حق النشر أو فكرة تطبيق قوانين حماية المستهلك، لكن من جهة أخرى، أعتقد أن العديد منا، إن لم يكن أغلبنا، يتفقون على أن ICANN ليست الهيئة المعنية للقيام بذلك الأمر. وعلى نطاق أوسع، أعتقد أن نظام اسم النطاق ليس معنياً أيضاً للقيام بذلك الأمر. وعلى الرغم من أن هناك بياناً قوياً ورائعاً في اللوائح الداخلية، فإنه يوجد

عدد من المؤهلات والثغرات، كما تعلمون، قد تعود بهيئة ICANN مرة أخرى في هذا الاتجاه. وهناك أيضًا جهود، ليست جميعها تحت رعاية ICANN لكن بعضها، كما تعلمون، وأعتقد أنها تُبذل هنا في حيدر أباد وبعضها يقع تحت مظلة ICANN، وفي الواقع، يحدث ذلك لجلب تنظيم المحتوى من الباب الخلفي، كما كان يحدث في السابق.

وقدمت مبادرة أسماء النطاقات الصحية مقترحًا تم طرحه بشكل عام في وقت سابق من هذا العام وذكروا أنهم سيقترحون عملية الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات اسم النطاق لمحتوى موقع الويب.

وهذا مصدر قلق بالغ لنا، وأعتقد أنه سيكون كذلك بالنسبة للكثيرين هنا.

ومرة أخرى، سُررت بمعرفة هذا الالتزام المتواصل، لكنني أتمنى أن نبقي متيقظين حول هذه النقطة والحفاظ على هذا المعيار الواضح بين الأسماء والمحتوى لأننا إذا تخطيناه فلن نجد أي معيار آخر عند سماحنا بإنفاذ حقوق النشر وإذا سمحنا بإنفاذ التراخيص المهنية أو التجارية كمعيار لامتلاك اسم نطاق. ومن الصعب للغاية الحفاظ على ذلك المعيار الواضح. وأعتقد أن المعيار يجب أن يكون موجودًا في المحتوى.

وإنني سعيد بمعرفة أن مجلس الإدارة لا يزال ملتزمًا بهذا المبدأ كما أننا متواجدون هنا للمساعدة.

كريس؟

ستيف كروكر:

شكرًا جزيلاً لك على هذا البيان الواضح. لقد كان ذلك رائعًا.

كريس ديسيبان:

ولدي سؤال. أدرك بأننا يجب أن نوجد ذلك المعيار في المحتوى، لكن ماذا عن نطاق LAW. المعد للمحامين فقط؟ هل يثير ذلك قلقًا عندك؟ هل يُثير ذلك نفس المسائل لأن استخدام نطاق المستوى الأعلى محدود ويسري فقط لفئة المحامين وحدهم؟

هل هذا يشكل نفس القلق أم أنك تتعامل مع هذا الأمر على أنه شيء مختلف؟

ميتش ستولتز:

أعتقد أنه يوجد بعض القلق، لكنني أعتقد أنه فيما يتعلق بسياسات نطاقات المستوى الأعلى الجديدة الفردية، تكمن المعضلة في التفاصيل ولقد سمعت بتلك السياسات من النوع الذي يتجاوز ذلك المعيار إلى تنظيم المحتوى. وأعتقد أن ذلك يعتمد كثيرًا على عدد المطالب اللازمة ببساطة لاستخدام نطاق مستوى أعلى جديد معين والجهة التي بإمكانها استخدامه وإلى أي مدى يتم استخدام هذا المصطلح.

ولقد سمعت بأشياء مماثلة تتعلق بنطاق DOCTOR، لأن هناك العديد من المهنيين لديهم لقب "طبيب"، وهناك عدة أنظمة مختلفة مرخصة أو غير مرخصة. لذا، كما تعلمون، يتضمن ذلك وجود مسائل أكثر في الخطابات.

ولا أعلم إذا كان يعتمد نطاق LAW. على الشروط التي تم تسجيله بموجبها كما أعتقد أن الأهم هو السؤال الأول المتعلق بأي مسألة تتعلق بحرية التعبير وهو من الذي يقرر.

كاثي كليمان:

لكن في الغالب -- معكم كاثي كيلمان، للسجل الرسمي -- نتواجد هنا اليوم تحت رعاية مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية للحديث عن حذف اسم بالكامل بناءً على الاتهام المتعلق بانتهاك حقوق النشر. وهذا هو السبب الرئيسي لاجتماعنا هنا اليوم. كما أننا لا نتحدث عن حذف مستهدف مثل الحذف بموجب قانون الألفية للملكية الرقمية وقانون الولايات المتحدة والذي نقوم بموجبه بحذف رابط أو فيديو.

ويعد حذف اسم نطاق بالكامل يحتوي على صفحات ويب والعديد من المؤلفين وربما قوائم البريد الإلكتروني والبريد الإلكتروني، أمر هائل. ويؤدي ذلك إلى اقتلاع الشجرة من جذورها.

ونرى العديد من المقترحات في أماكن مختلفة، وأود فقط أن أشير إلى - وأعلم أن الوقت يمر سريعًا، لكن مؤسسة الحدود الإلكترونية تعد حاليًا هذا النظام الموازي.

وأعتقد أن هذا هو ما قد فهمناه. ونجتمع هنا لتقديم تفاصيل أكثر بشأن ما فهمناه عند حدوث هذا النظام الموازي، ومرة أخرى، كما ذكر ميتش، يقع بعضها تحت مظلة ICANN ونرغب في إخطاركم بذلك الأمر حتى تتمكن من العمل سويًا. شكرًا.

ستيف كروكر: لدي عدد قليل بقائمة الانتظار، لذا تفضل يا ديفيد أنت وبروس، لكن--

متحدث غير معروف: (بعيدًا عن الميكروفون).

ستيف كروكر: عفواً؟

متحدث غير معروف: (بعيدًا عن الميكروفون).

ستيف كروكر: نعم، ميلتون. عذرًا. حسنًا.

أشعر ببعض الغموض حول الهدف من هذه الجلسة، فهل هناك حد لمدى قدرتنا على الفحص الدقيق وهل هناك حد أيضًا لمدى قدرة مجلس الإدارة على العمل بصلاحيات المجلس كاملة للفحص الدقيق على عكس عمليات المجتمع والعمليات القانونية. دعونا ننتقل إلى ديفيد.

ديفيد كيك: -- هذه إجابة جزئية على سؤال كريس. أقصد، أنني شخصيًا لا أشعر بالقلق البالغ حول نطاق LAWYER. لكن، كما تعلمون، عندما تذكرون نطاق DOCTOR. للأطباء، يتم السيطرة على المسائل المتعلقة بحرية التعبير، حتى أننا لا - نحاول تطبيقه على

نطاقات غير مطبقة في أي مكان آخر. وكريس على دراية بالامتياز الأسترالي للفحص الدقيق لنطاق الطبيب، ولا يسمح تمامًا بفحص أعماله لكنه لن يكون في مساحة النطاق.

لكن المسألة التي أعتقد بأنها مشكلة -- أن هذا السؤال يتداخل مع تنظيم المحتوى مع نفس الآلية في ICANN، وهي أن التزامات المصلحة العامة ستكون الشيء الرئيسي التي نقلق بشأنه.

إن التزامات المصلحة العامة، بحكم طبيعتها، وما تتضمنه ليست سياسة إجماع، وبحكم أنها لم تكن سياسة إجماع، في التزام المصلحة العامة، فلماذا تقوم ICANN بإنفاذها، وهذا هو الشيء الذي تجد فيه ICANN نفسها تفرض شيئاً - وهو تنظيم المحتوى أو شيئاً غير موجود بسياسة إجماع ICANN، وأعتقد أننا بدأنا في فهم تلك الثغرة الموسعة وأعتقد أن ذلك يستحق مزيداً من المناقشة، في إطار عملية سياسات ICANN بطريقة أو بأخرى. لست متأكدًا من كيفية قيامنا بذلك، لكن...

للتوضيح فقط، على الأقل بالنسبة لي، فعندما نتحدث عن التزام المصلحة العامة، أعتقد أن ذلك في رأيي هو نطاق مستوى أعلى معين على عكس ما تم فرضه على جميع نطاقات المستوى الأعلى.

ستيف كروكر:

تقوم التزامات المصلحة العامة على أساس منفرد لكل نطاق مستوى أعلى، لكن العديد من مجموعات السجلات الكبرى مثل Donuts تقوم بتطبيق مجموعة شاملة من التزامات المصلحة العامة التي تمر عبر مجموعة كبيرة من النطاقات، وأعتقد أن لمجموعات Donuts على وجه الخصوص بعض الاشتراطات حول العلامات التجارية التي تم رفضها بالفعل من قبل سياسة إجماع ICANN على سبيل المثال، والتي تشمل مجموعة كبيرة من تلك السجلات.

ديفيد كيك:

ستيف كروكر:

شكرًا لك. بروس؟

بروس تونكين:

شكرًا لك، ستيف.

أعتقد أننا بحاجة لأن نكون حذرين بشأن الأدوار والاتفاقيات المختلفة الواردة هنا. فهئية ICANN لديها اتفاقية مع السجلات وأمناء السجل، وتتضمن هذه الاتفاقية شروطاً تعاقدية. كما أن بها الشرط الذي يحتاجونه للالتزام بسياسة إجماع جديدة. وبالتالي فإن دور ICANN موضح في تلك الاتفاقية وموضح أيضاً في سياسات الإجماع.

لكن لا بُد أن ندرك أن الشركات الخاصة التي تُوفّر خدمات اسم النطاق غالباً ما توفر العديد من الخدمات الأخرى كذلك، وأنها خاضعة بالفعل لتنظيم المحتوى. وهي ليست خاضعة من خلال ICANN لكن من خلال القوانين الدولية داخل الدول التي تعمل بها. نعرفون ذلك عادةً إذا قرأتم شروط وأحكام السجلات وأمناء السجل، أن بها شروط وأحكام كما تعلمون، أنها لا تُسيء استخدام أسماء النطاقات. وجزء من السبب وراء ذلك هو أن العديد من الشركات تتضمن ذلك المحتوى، وبالتالي لا يوجد ما يمكن القيام به مع دور أمين السجل غير أن أعداداً كبيرة من أمناء السجل تتضمن محتوى بالفعل وتقدم خدمات البريد الإلكتروني وخدمات موقع الويب ومجموعة من الخدمات الأخرى أيضاً، لذلك عليهم الالتزام بالقوانين واحترامها.

وتعاني معظم السجلات/أمناء السجل من سوء الاستخدام أو لديهم شكاوى تتعلق بجهات الاتصال التي يمكن للجمهور استخدامها، وكما تعلمون، فإن بعض أسباب إبرام الشركات الاتفاقيات مع وكالات خارجية تقوم بالفحص هو بغرض التعامل مع شكاوهم بكفاءة أكثر، لكن في نهاية المطاف، يكون السجل أو أمين السجل أو الشركة التي توفر هذه الوظيفة هي من تتخذ القرار استناداً إلى القوانين اللازمة للامتثال بها.

لذا أعتقد أننا ينبغي أن نكون حذرين. فنحن نتحدث هنا عن نظام بيئي أكبر. فهذا الأمر لا يخص نظام أمين سجل ICANN فحسب. وتوفر الشركات التي تقدم هذه الخدمات



العديد من الخدمات التي تتخطى أسماء النطاقات وتخضع لكثير من القوانين أكثر من اللوائح أو اتفاقيات السجلات وأمناء السجلات.

ميتش ستولنز:

ميتش ستولنز، للتسجيل.

أشارت كاتي إلى النظام الموازي. بالنسبة لنا فإن النظام الموازي هو تنظيم المحتوى أو أي جانب من جوانب الإنترنت لكنه هو المحتوى الموجود من خلال اتفاقيات خاصة ووسائل غير خاضعة للمساءلة والتي لم يتم وضعها من خلال عملية نموذج الأندى نحو الأعلى أو من خلال عملية ديمقراطية. وإن ما يقلقنا هنا هو النظام الموازي الذي ترعاه ICANN وأعتقد أن ذلك الأمر ما زال ساريًا. لقد ذكرت الشروط والأحكام. فبإمكان أي شركة وضع بعض الشروط للعمل بموجبها وتختار عملائها وهكذا كما تعلمون. ولكن تلك الشروط والأحكام تنشأ لحماية السجلات وأمناء السجل ولا تنشأ لصالح أطراف ثالثة.

فإذا كان أي شخص في العالم --؛ لأننا جميعا، كما تعلمون، أصحاب حقوق نشر وربما أصحاب علامات تجارية ومستفيدون إلى حد ما من السياسات التنظيمية المختلفة الخاصة بحماية المستهلك ولوائح أخرى منظمة للتعبير؛ فإذا استطاع أي منا المطالبة بمزايا شروط الخدمة الخاصة بالتسجيل أو أمين التسجيل، فبالتالي لا يكون الأمر عقدًا تجاريًا بل قانونًا. وهذا هو الفرق. لذا أظن أننا باعتبارنا مجتمع، أعني مجتمع ICANN، يجب علينا أو نستطيع، أو يمكننا القول إننا نستطيع ويتوجب علينا في آنٍ واحدٍ أن نتساهل مع الشركات الفردية التي تضع شروطًا تقوم على أساسها بتسيير أعمالها، لكننا بالطبع يجب ألا نسمح لهذه الشروط بأن تُصبح سياساتٍ عالمية لأي من أصحاب الحقوق أو الأطراف المتضررة التي تمضي قدمًا؛ ولا بُد أيضًا أن يمتلك العملاء ومسجلي النطاقات ومستخدمي الإنترنت الآخرين حق الخيار، حيث توجد سجلات وأمناء سجل مختلفون يقدمون خدماتٍ مختلفة بموجب شروط مختلفة، وإذا ما تم فرض تلك الشروط من الأعلى إلى الأسفل أو تم توحيدها عبر اتفاقيات حصرية خارج ICANN، يُلغى هذا الخيار.

كاثي كليمان: مجرد متابعة لما قيل، نرى أنكم لم تسمعوا منا شكوى من عمل أمناء السجل الذين هم أيضاً مضيفو مواقع ويب بموجب القانون الوطني. فإن ما نتحدث عنه هنا هو شيء جديد، وهذا هو سبب اجتماعنا لكي نشاركه معكم. فهو شيء جديد يتجاوز حدود القانون الوطني أو موازناته، ويُنشئ قانوناً جديداً لا يرتبط بالحدود التقليدية أو آليات حماية استخدام البيانات أو الاستخدام العادل، فهو تعبيرٌ حر، ونحرص على التواصل معكم حول هذه المسائل. فأنا أعرف أننا بحاجة الانتقال إلى المسائل الأخرى. أشكركم على هذه المناقشة. نُقدّر حقاً ذلك غاية التقدير.

ستيف كروكر: هل انتهينا من مناقشة هذا الأمر؟

تاباني ترافاينن: أجل. أظن أننا يجب أن ننتقل إلى السؤال التالي؛ نحن بهذا الصدد هل تودين يا كاثي أن تعرضي لنا المسألة التالية؟ مسألة WHOIS؟  
تفضلتي يا كاثي.

كاثي كليمان: أظن أنه دور ديزيريه.

تاباني ترافاينن: حسناً. فليكن ديزيريه مايلوشيفتش. هلا تفضلت بالرد على السؤال الأول؟ اعرض لنا السؤال المتعلق بمسألة WHOIS؟

ديزيريه مايلوشيفتش: نعم. شكراً.

لعل ما يتوجب علي الإدلاء به للتسجيل هو توضيح وجود أشخاص مرتبطين بي وبمؤسساتٍ أخرى، وقد وجدت أن هذا الرابط هو أكثر الروابط المناسبة لعرض هذه المسألة على مجلس الإدارة، لكي نعرف أيضاً إلى أي مدى تستقبلون ذلك.

ولا أدري إذا ما كان أي من أعضاء مجلس الإدارة سبق له أن قام بتحديث بيانات WHOIS، فهلا تفضل برفع يده؟

(بعيداً عن الميكروفون).

متحدث غير معروف:

[ ضحك ]

إذا، أظن أن المسألة التي أود عرضها عليكم هي بعض الممارسات التي يتم تنفيذها داخل المنظومة بين أمناء السجل والمشاركين ورسائل امتثال ICANN لبيانات WHOIS التي يستقبلها العديد من المشاركين.

ديزيريه مايلوشيفتش:

كما أنني أيضاً لدي تجربة خاصة، كما تعلمون، ذات عهدٍ قريب في التعامل مع أحد تحديثات WHOIS لاسم النطاق stallman.org المعني به. وبسبب خطأ إملائي واحد، كان من الممكن أن أفقد اسم هذا النطاق بسبب اختلاف نوع رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها المشترك، والتي أظن أنها كانت أضعف رابط موجود على النظام، ولا أعتبر ما وصلني تحذير. فهم لا يعطونك تحذيراً كافياً. فهم ساذجون وطيبون جداً. وبالتالي، فقد تتلقى العديد من رسائل البريد الإلكتروني الخاصة باسم النطاق بالرغم من احتمالية فقدانه بالفعل.

وأود أيضاً توضيح أن هناك العديد من القصص المرعبة حول هذا الأمر برمته، حيث يفقد العديد من المشاركين أسماء نطاقاتهم بسبب فشل تحديث سجل WHOIS الخاص بهم. ولا يقتصر الأمر على الخطأ الإملائي كما حدث في حالتي، حيث كُتبت London بدلاً من L-o-d-n-o-n وقد حدث خطأ في هجائها، بل هناك أشخاص

تعرضوا لهذا الأمر وطالبوا بإسقاط العديد من مواقع الويب المثيرة للجدل، مثل AAAAA.org الذي فُقد ويتم استرجاعه الآن بعد تعطل نطاق (AAAAA). تعطل نطاق (.IRG).

لذا، أظن أن المشكلة الحقيقية وما أظنه يحدث هنا؛ أن من يطلبون تحديث WHOIS لا يتعرضون لأي مخاطر. فهم يستترون بامتثال ICANN وهويتهم مجهولة.

لذا فمن الجيد لمشارك اسم النطاق (A) أن يكون على دراية بهوية الكيان الذي يطلب تحديث WHOIS، فقد تكون مؤسسة خاصة. فقد يكون جاري. أو أحد جهات إنفاذ القانون. أو أحد الطلبات الحقيقية. وأظن أن هذه المسألة هي أحد المسائل التي أود أن تقوم بتغييرها في المنظومة حتى يتمكن المشتركون من معرفة هوية الكيان الذي يطلب تحديث بيانات WHOIS. وكما أوضحت مسبقاً، أظن أنه من المهم لتلك المواقع المزعوم أنها مواقع مثيرة للجدل العام، سواء كان الأمر يتعلق بمشروع فني أو أحد محتويات حقوق الطبع والنشر التي تم نشرها على ذلك الموقع.

ولكننا تلقينا العديد من تلك التحديثات المتكررة المجهولة لامتثال WHOIS، والتي فقد فيها مشترك اسم النطاق العديد من مواقع الويب الخاصة بهم.

أود فقط إضافة تعليق مختصر، محدثكم كاثي كليمان، فهذا الأمر يتم استخدامه أيضاً ضد الشركات والمشروعات الصغيرة. اسمح لي بأن اقتبس مما قاله جون بيرهل، لذا فما أقوله الآن هو من بأسلوب جون. وهو مقال على موقع CircleID عام 2015 بعنوان "امتثال ICANN يساعد مجرماً عنيفاً وهو يتعدى على عمل مشروع. وما وجدناه هو شركتان صغيرتان تتصارعان على اسم نطاق (PHOTO). فقامت إحداهما برفع رسالة توقف وامتناع بشأن العلامات التجارية، وعادت الأخرى بنزاع حول بيانات WHOIS، أي مع شكوى WHOIS.

واسم النطاق بسبب سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني المفقودة، وما حدث في المواقع أن معلومات الاتصال تم تحديثها وتم إرسال الإشعار إلى جهة الاتصال القديمة، لقد

كاثي كليمان:

كان الأمر شبه مستحيل. أعني، أن الأمر أدى بجون بيرهل إلى اكتشاف ما كان يحدث بسبب عدم وجود إجاباتٍ مباشرة. فلم تستطع شركة صغيرة أخرى وربما لم يستطع محامٍ آخر اكتشاف ما يحدث بشكلٍ عملي.

لكن اسمحو لي أن أقرأ لكم. قال، "ICANN"--، مرة أخرى، شكوى مجهولة -- دعوني أمهد وأضيف أيضًا الوكالة/ تفويض الخصوصية. نقول إن هؤلاء الذين يطلبون منا معلوماتٍ خاصة، يجب أن يخبرونا بهويتهم، وأسمائهم، وسلطتهم لطلب هذه المعلومات، وبموجب عقوبة التزوير ما هو الادعاء الذي يحققون بشأنه ولماذا يحتاجون إلى المعلومات للتحقيق في علامة تجارية أو حقوق طبع ونشر.

لذا فنحن نقول بموجب التفويض/ الخصوصية، إن رفعت شكوى فلا بد أن نخبرنا بهويتك وربما نشارك هذا الأمر مع الشخص المطلوب.

وكان جون يتعامل مع موقفٍ ينطوي على مضايقات لأحد الشركات، وقال "إن ICANN ستحمي هوية شخص ما يقوم بإعداد تقارير WDRP تعسفية ومزيفة"، وأكرر أن هذا على لسان جون حيث قال "بسبب تفضيل امتثال ICANN حماية الأشخاص المتورطين بشدة في عمليات الاحتيال وتقديم تقارير WDRP تعسفية ومزيفة لأغراضٍ غير قانونية." وهو أيضًا ما جاء في بيان جون.

لكن لماذا نقوم بهذا الأمر؟ لماذا لا يمكننا أن نعرف بسهولة من يقوم برفع الشكوى، وبالأخص إذا كانت الشكوى تتعلق بمضايقة أو أغراضٍ تعسفية أو غير تنافسية؟ شكرًا.

حسنًا، أنا متأكد أننا يمكننا الحصول على إجابة السؤال في ثانيةٍ واحدة. لكن، هلا تفضلت بتوضيح من أجلي -- أو فإنني غير يقظ هذا الصباح.

ديزيريه، أظنني فهمت؛ فمثلك لم يكن في الواقع على السؤال، لأنني اعتقدت أن ما كنت تتحدث عنه كان عبارة عن خطأ في تحديثاتي وهو ما أدى إلى حدوث مشكلة. ولكن لا علاقة له بالشكاوى التعسفية.

كريس ديسيبان:

فأنا مشوش قليلاً -- فهل هذا هو ما نبهك إلى المشكلة في المقام الأول؟ لا يمكنني الربط بين الطريقة التي بدأت بها وبين ما انتهينا إليه. أعتقد أن هذه وجهة نظري.

أشكر يا كريس. أعتقد أن هناك موضوعين. الأول هو أنك محق فيما قلته. فلم تكن هناك عناية كافية بالمشارك ليتم إخباره بكيفية تحديث سجلات WHOIS، وهو ما قد يؤدي إلى فقدان اسم النطاق. وأقول لك أنني لم أتلق يوماً مكالمة من أمين السجل الخاص بي. فإذا كنت بصدد فقدان اسم النطاق، فمن المفترض أن تُرسل رسالة إلكترونية. وثانياً، لقد طلبت مني رقم هاتفي في قاعدة بيانات WHOIS. إلا أن هؤلاء المجهولين الذين يطلبون مني تحديث سجلاتي يرغبون في التأكد من صحة رقم الهاتف، وقد يتصلون بي ثم يقفلون الخط ليعرفوا هل الرقم أو الحروف التي قمت بتحديثها، مثلاً، متطابقة أم لا.

ديزيرييه مايلوشيفتش:

وهذا هو السبب أنني جمعت الأمرين، عدم معرفة هوية الطلب -- والأخطاء الإملائية التي هي غاية في السذاجة في مقابل مواقع الويب المثيرة للجدل والممارسة -- التي تتم في المنظومة.

أظن أن أحد الأسئلة الملحة التي تطرحها يدور حول كيفية تعامل مكتب الامتثال مع التقارير المجهولة، وبالأخص تلك التقارير المكررة التي تأتي من نفس المصدر وتستهدف نفس المحتوى.

بروس تونكين:

لذا، أظن أننا إذا كنا نملك الإجابة، فإنها عند ألين جروجان-- ماذا لدينا؟ هل يحضر معنا شخص من مكتب الامتثال في ICANN؟ ألين، هلا وضحت لنا كيفية تعاملك مع أحد المواقف المتعلقة بشكاوى WHOIS، وبالأخص الحالات القادمة من شخص مجهول، وماذا عساك أن تفعل لتصفية الشكاوى التي تبدو تعسفية؟

ألين جروجان:

بالتأكيد. معكم ألان جروجان من مكتب امتثال ICANN. حسنًا، لقد صرحنا علنًا أننا لدينا إجراء يقضي بأنه في حالة تقديم أحد الأشخاص شكوى لمكتب امتثال ICANN تتعلق بمعلومات WHOIS، وقال المشترك إنه متأكد من أن الشكاوى تعسفية، فإننا ندعوه لتوضيح سبب اعتقاده ببطلان الشكوى. ونقوم باتخاذ إجراء ضد الشكاوى التعسفية في حالة اكتشاف التعسف.

وقد قمنا بمنع بعض الأطراف من تقديم تقارير تعسفية، أو قمنا برفضهم في بعض الحالات التي قاموا فيها بتكرار إرسال الشكاوى التي خلصنا إلى عدم صحتها. وبالتالي فنحن نمتلك الآلية التي يمكنك من خلالها إخبارنا باعتقادك بوجود من يستخدم التخفي بغرض إرسال تقارير تعسفية، وتتخذ إجراء اتنا إذا ما تأكدنا من ذلك.

بروس تونكين:

أود أن أضع نفسي مكان المشترك؛ ماذا يفعل الكثير من أمناء السجل عندما تكون بصدد فحص شكاوى WHOIS، عندما يكون من الواضح أن العنوان مزيف. فمثلًا، قد يكون العنوان داخل الولايات المتحدة ولكن المحتوى من روسيا أو شيء من هذا القبيل. فكما تعلم، هناك اختلاف كبير بين العنوان والمحتوى. وبالتالي فمن الجلي أن هناك شخصاً ما يحاول متعمدًا إرسال معلومات مزيفة ضد أحد الأشخاص، ممن قد يكونون قد أخطأوا في هجاء مدينتهم أو رقم من أرقام الهاتف ولكن باقي معلومات الاتصال صحيحة. أغلب ظني أن أمناء السجل أكثر حكمة بالنسبة لإسقاط مواقع الويب بسبب أخطاء ثانوية، مقابل ما يقومون به في الحالات التي يبدو فيها تزييف المعلومات جليًا.

ديزيرييه مايلوشيفتش:

بروس، لا يمكنني إضافة شيء سوى ما قاله ألين، فقد أكد لتوه على وجود من يستخدمون امتثال ICANN بطريقة مسيئة. لكننا لم نر تقارير شفافية تفيد كيفية هذا الاستخدام. وأود أن تستند هذه المعلومات إلى المشتركين أنفسهم.

شيرين شلبي:

عذراً بروس. لكنني سمعت كاثي وديزريه يقولان إنهما أيضاً يريدان معرفة هوية --  
آلين، انتظري. آلين، لحظة واحدة.

إذا فقد عرفنا كيف نتعامل مع هذا الأمر، لكننا لم نحصل على إجابة السؤال حول  
السبب في عدم تمكن المشترك من معرفة هوية الشخص الذي قدم الشكوى. هل هذا هو  
سؤالك؟

ديزريه مايلوشيفتش:

شكراً لك شيرين.

ميلتون مولر:

لو أمكنني معرفة الأمر. أعني، أنه سؤال بسيط. لماذا يتمكن مقدمو الشكاوى من إخفاء  
هويتهم بينما لا يستطيع المشتركون ذلك. إن هذا الأمر بسيط للغاية.

شيرين شلبي:

حسناً، هلا تفضلتِ يا آلين؟

آلين جروجان:

يقوم مكتب امتثال ICANN دائماً بإخبار الأطراف المقدمة للشكوى بما إذا كان الأمر  
متعلقاً ببيانات WHOIS أو أنواع أخرى من الشكاوى، مع إعطاء استثناءات محدودة  
بإمكانية إخفاء هويتهم، حيث توجد بعض الأسباب التي قد تدفع بعض الأشخاص إلى  
الرغبة في إخفاء الهوية لأغراض مشروعة. وأنا أقول، إنك إذا كنت تظن أن أحد  
الأشخاص يستخدم إخفاء الهوية لأغراض مؤذية، فما عليك سوى إخبارنا بالأمر. وبيّن  
سبب وصولك إلى تلك النتيجة، وسوف ننظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كاثي كليمان:

معكم كاثي كليمان؛ لكنكم إذا لم تتعرفوا على مُرسل الشكوى فقد لا تتمكنون من تتبعها  
باعتبارها جزء من نمط الشكاوى التعسفية التي تتلقونها في مجالاتٍ أخرى.



لذا نود أن نعمل معكم على هذا الأمر، لأننا نسمع عن مشكلة متصاعدة تتعلق بإسقاط أسماء نطاقات بسبب شكاوى، تبدو غير قانونية بالكامل، من بيانات WHOIS. كما أن أعداد الشكاوى التي نسمع عنها في تزايد. لذا نود أن نعمل معكم على هذا الأمر.

كما أن قدرة الشخص على اتخاذ إجراء، في حالة الاعتقاد بأن الأمر جزء من خطة أكبر للإساءة أو المضايقة، تتزايد عند معرفة الهوية وبالتالي يتمكن الشخص المعرض للضرر من اتخاذ الإجراء على نطاقٍ أوسع ويمكن من حماية نفسه.

يبدو أن ميتش ستولتز لديه إضافة.

ميتش ستولتز:

سأتكلم بشكل مختصر للغاية. معكم ميتش ستولتز. أظن أن النموذج الجيد في هذا الصدد الفقرة 512 من قانون الألفية للملكية الرقمية بالولايات المتحدة، والذي يسمح للأشخاص بإرسال إخطارات تتضمن دعاوى بالتعدي، لكنه لا يجيز لهم إخفاء هويتهم ويكون مقدم الشكوى موضع مساءلة في حالة الدعاوى الزائفة.

إن ما نتحدث عنه مجرد اختصاص واحد.

ديزيرييه مايلوشيفتش:

أعتقد أن علينا أن نمضي قدماً. لقد بدأ الوقت يداهمنا. دعونا ننتقل إلى السؤال التالي.

تاباني ترافاينن:

أشكركم على مناقشة هذا الأمر. إننا نقدر ذلك.

كاثي كليمان:

أود إسناد هذا الأمر إلى ميلتون مولر ليعرض لنا محتوى هذا السؤال.

تاباني ترافاينن:

ميلتون مولر:

شكرًا. أكرر تهنئتي لمجلس الإدارة على الانتقال الناجح.

فنحن في الواقع متفاجئون قليلاً من أن أوائل الأشياء التي حدثت بعد الانتقال كان إعلان هذا النظام الجديد للشكاوى. وقد تلقى يوران بالفعل بعض الاستفسارات حول هذا الأمر في اجتماع مجموعة العمل عبر المجتمع. ولكن الأمر يبدو إلى حد ما بالنسبة لنا وكأنه تركز للشكاوى، حيث إن وضع الشكاوى بيد قسم ICANN القانوني قد يأتي بنتيجة عكسية في المحاسبة، لأن مهمة القسم القانوني هي الدفاع عن ICANN بغض النظر عما إذا كانت الشكوى صحيحة أم خاطئة، ما يجعلنا نتساءل عما إذا كان هذا الإجراء يُركز بشكلٍ أساسي على إسكات تلك الشكاوى أو إبطالها بدلاً من الاهتمام بها كما ينبغي.

تنتابنا الحيرة أيضًا حيال دور محقق الشكاوى في هذا النظام الجديد. أذلك يجعل محقق الشكاوى أقل استقلالية؟

وهكذا، كما تعلمون، إن جانب واحد من مخاوفنا يتمثل في أن هناك حالة IRP حول حالة REGISTRY. التي بدت وكأنها تشير بوضوح إلى بعض من سوء السلوك. ويبدو أنه لم يكن هناك تداعيات سلبية حقيقية لأي شخص بعد حدوث ذلك. لذلك، كما تعلمون، في العالم الذي يركز على مساءلة مرحلة ما بعد الانتقال، نريد أن نتأكد من أن هذه الآليات تعمل بصورة صحيحة. وهل يمكن أن تقدموا لنا أي معلومات عن هذه الأسئلة؟ شكرًا.

ستيف كروكر:

اسمحوا لي أن أبدي ملاحظات وأدعو المدير التنفيذي، يوران ماربي إلى الحضور.

ميلتون، لقد قدمت دليلاً على الدور الذي يقوم به القسم القانوني، في رأيي، لا يتفق تمامًا مع الحقائق. يعمل القسم القانوني كجزء من ICANN -- هيئة ICANN. وتتمثل مهمته في دعم مجتمع الإنترنت بالكامل. وهناك جزء معني بما يتعين علينا القيام به وهو حماية سلامة وأداء الهيئة. لكن هذا ليس مجمل مهمتنا، وهو بالتأكيد ليس ما يجلب أي منا في المجلس إلى المهمة.

يعد ذلك جزءًا من -- ويكون تأكيدك جزء من -- نوع من حملة ما لتأكيد أنه بسبب أننا لدينا المقر الرئيسي للهيئة في كاليفورنيا، بالتالي، فإن الشيء الوحيد الذي نحاول القيام به هو حماية الهيئة. ولا يعتبر ذلك إلا خطأ بيئياً، وأود أن أتخلص من الأمر برمته الآن. وسأظل أتخلص منه في كل مرة يظهر فيه.

بعد توضيح هذا، اسمحوا لي بنقل الأمور إلى يوران. نعم.

ستيف، اسمح لي أن أورد على ذلك. إنك لم تتخلص من أي شيء. لم أكن أتحدث عن المجلس. كنت أتحدث عن قسم محدد في ICANN، وهو القسم القانوني.

ميلتون مولر:

هل يمكنني الحضور إلى هنا؟ أعتقد أن هناك سوء تفاهم كبير قد نشأ. وسأقول، أولاً وقبل كل شيء بحذف جدول حالة REGISTRY. وهذا الأمر مستمر، وينسق المدير التنفيذي (غير مسموع) لعملية CEP بأكملها. وتكون هذه المراجعة جارية.

ماركوس كومر:

الآن، نعود إلى مسئول الشكاوى ومحققها. وقد تم تعريف محقق الشكاوى في اللوائح، ويقدم المحقق التقارير إلى المجلس. لذا فإن موظف الشكاوى ينفصل تمامًا عن ذلك وليس لديه أي سلطة على محقق الشكاوى أيًا كان ذلك.

والحقيقة هي أن الكثير من الشكاوى المقدمة كانت بخصوص ذلك، وبخصوص الفواتير التي لم يتم دفعها أو مطالبات السفر، أيًا كان ذلك. ولكن ليس هناك مكتبًا مركزيًا يسجل هذه الشكاوى. وتحدث هنا عن إجراء لتعزيز شفافية الشكاوى المقدمة، حيث نعين شخص يقوم بتسجيل جميع الشكاوى ثم يمررها إلى الجهات المختصة للتعامل مع هذه الشكاوى والاستمرار في تتبع كيفية التعامل معها. لكن ليس هناك ما يمنع أي شخص من التوجه مباشرة إلى محقق الشكاوى، وهو مسار مختلف عما ذكرناه.

لكن قد يفضل يوران الحضور ويكون أكثر دقة في -- فيما أحاول شرحه.

يوران ماربي:

أولاً، دائماً ما كنت أتحدث عن بقاء البلاغ عندما يفهم المتلقي الرسالة. وإذا كنت غير واضح في أي شيء، فإنني حقاً آسف. فهذا ليس قصدي مطلقاً. لقد كنت أحاول أن أوضح ذلك بضع مرات.

اسمحوا لنا أن نعود لثانية واحدة. طبقاً للوائح الداخلية وعناصر المساءلة الجديدة، فإنني كنت أنظر في الأسئلة التي تردني بمرور الوقت. وقد كان قصدي زيادة الشفافية وبالتالي المساءلة، لما نقوم به داخلياً فيما أسميه الهيئة.

وكما تعلمون، لدي ما يقرب من 370 شخصاً يعملون معي في دعم المجتمع. وكانت هناك مناسبات عديدة قدم فيها أشخاص لي شكاوى عن أشياء عملية وأشياء أهم. وعندما تحدثت إلى محقق الشكاوى وطالعت اللوائح الداخلية مع اللوائح الجديدة لمحقق الشكاوى، أدركت أننا ليس لدينا ذلك. فمعظم المؤسسات التي ذهبت إليها، سواء كانت تجارية أو غير تجارية، لديها دائماً في مكان ما، نقطة مركزية. وبالتالي فهذا كان مقصدي.

وما أضفته أيضاً تجلى في أنني رغبت في أن أكون شفافاً للغاية لذلك أنتم تعرفون -- لاسيما مجموعتكم، أعتقد أنه من الضروري أن تعرفوا نوعية الشكاوى المقدمة، ويمكن أن أكون مسؤولاً عن الردود.

بالتالي إذا قدم أي شخص شكوى إليّ، إنني -- إذا كان الأمر كذا وكذا، فإنني -- أنشر أيضاً فحوى الشكاوى. سوف أنشر هذه الشكاوى، وسأقوم أيضاً بالرد. وهذا هو نوع المساءلة الذي أرغب في أن أكون بمقدوري -- بالتالي يمكنك إخباري، مهلاً، إنك لن تقوم بذلك، لم يفلح ذلك. وقد قدمنا شكاوى حيال ذلك لفترة طويلة.

والشيء الآخر كان عملياً جداً بالنسبة لي وبالنسبة للمجلس. عند التعامل مع هذا القدر الكبير من الأمور التي نقوم بها، والتي يمكن أن تكون أموراً صغيرة أو كبيرة، يكون الهدف هو ما أحصل عليه من سجل حافل من الأمور التي يمكن أن تكون مشكلة هيكلية بدلاً من مشكلة واحدة فقط لأننا جميعاً نرتكب الأخطاء. يبدو أنني ارتكبت خطأ عندما أبلغت ذلك، مرة أخرى، متأسف لذلك. هناك مشاكل هيكلية يتعين عليّ معالجتها. من السهل بالنسبة لي كمسألة رياضية بحتة معرفة إذا كان لدينا الكثير من الأسئلة عن

أمر معين، وكثير من الشكاوى عن أي شيء، فإنني يمكنني رؤية ذلك وتغييره. ويمكنني أن أكون أيضًا منفتحًا مع ذلك. ويمكن قصدي طوال الوقت في تحسين ذلك.

لذا أود حاليًا أن أشدد على ما تحدثنا عنه. وإنني بصفتي مديرًا تنفيذيًا وكذا المجلس، فنحن نتحمل مسؤولية الهيئة بذاتها، إلى جانب ما يتعلق بها من القسم القانوني وقسم أكرم وقسم ألين أيضًا. ولن أقبل هذه المهمة.

وجزاء من ذلك يتمثل في حماية اللوائح الداخلية. لقد قمنا بالفعل بإجراء كيفية التعامل مع اللوائح الداخلية. ومنذ أن حضرت -- وبالأمس تحدثت عن -- بعض الشيء عن دور المجتمع في كثير من هذه الأمور.

وهدفي هو دعم المجتمع، وهذا هو سبب وجودي هنا. لدينا هيئة، ونحن ملزمون بحماية لوائحها الداخلية، وذلك أمر ضروري لنا جميعًا. وكما ذكرت، يعتبر ذلك -- وأعتقد إنه من الأهمية بمكان بالنسبة لي أن أبين ما نقوم بعمله داخليًا. وهذا هو كل ما أقصده. شكرًا.

ميلتون مولر:

إن لم تمنع، فإنني أعتقد أنني مقتنع أن ذلك يحسن كثيرًا من شفافية الشكاوى. وأعتقد أن هذه خطوة جيدة. وأظن أننا لا نزال -- لدينا غموض حول وضع هذه الشكاوى عبر قسم ICANN القانوني. وأعتقد أنه يمكنك تفهم، إذا كنت تفكر في ذلك من وجهة نظر المجتمع لماذا يكون هناك قليل من الغموض حول دور محقق الشكاوى ودور المكتب الشكاوى الجديد، وأنه من الجيد أن يوضح لك الأمر.

بالتالي دعونا نقول إننا لدينا موقف في -- تذكر الحادثة، أظن أنها كانت كذلك، في أحد الاجتماعات ما إذا كان هناك شكوى عن مضايقة جنسية، صحيح؟ هل توجه هذا الشخص إلى محقق الشكاوى، أو هل توجهوا إلى مكتب الشكاوى.

يوران ماربي:

أعتقد أن -- أعرف أن محقق الشكاوى موجود هنا. إنه محقق شكاوى نمطي. إنني قليلاً -- فإن كلمة "محقق الشكاوى" مصدرها بلدي. إنها كلمة سويدية. واحدة من الأشياء القليلة التي تستخدموها فعلياً حول العالم تأتي من السويد، جزء من IKEA. نعم، عذراً.

[ ضحك ]

وبالتالي فإن كلمة محقق الشكاوى تعني فعلياً صوت الضعفاء حيث لا يوجد أمامك أي باب آخر لتطرقه، وبالتالي فإن حوادث المضايقة الجنسية وهذه المجموعة من المشاكل هي مسائل غاية في الأهمية. وأعرف أن المجلس ينظر في هذه الأمور أيضاً، كما تعلمون.

وأظن أنه عندما تنتظر إلى دور محقق الشكاوى، فإن هذا الأمر في غاية الأهمية. وأعرف أيضاً، ما ذكره بروس بالأمس، أن هناك كثير من الشكاوى التي قدمت إلى محقق الشكاوى التي تعني فعلياً بما حدث في المجتمع أيضاً.

يعد هذا الأمر (غير مسموع) عملياً حيث نستخدم بصفتنا هيئة -- أستخدم مصطلح "هيئة" للأشخاص الذين يبلغوني وبالتالي أنتم تعلمون من الذي أتحدث عنه، إذا ما ارتكبنا أي شيء خطأ. ومع كل ما ذكر، يمكنكم التوجه دائماً إلى محقق الشكاوى. وإذا ما ارتكبت أي شيء خطأ، إذا ما ارتكب فريق أي شيء خطأ، برجاء التوجه دائماً إلى محقق الشكاوى.

إننا غير متصلين، إلا أننا متواصلين لأننا لدينا مهام للتأكد من أننا نقوم بعملنا لخدمة المجتمع. وأعتقد أن -- تحدثت إلى محقق الشكاوى قبل إعداد هذه الجلسة. وقد حصل على شكاوى عن عدم امتلاكنا نقطة مركزية لذلك الأمر. إننا لدينا بالفعل مشاكل حالياً، لكننا لا نقدم شفافية حقيقية عما نقوم به معهم. لذا، وكما قلت، إن الأمر يتجلى في قصد فعل ذلك.

وذكرت عندما أجريت هذه المحادثة مطلع هذا الأسبوع، أنكم لم تكونوا -- والفكرة هي أنكم -- فلا يمكنني إلا الحصول على ذلك بعد أثبتت نفسي. ودعونا نرى كيفية يتحقق

ذلك. لدينا أشخاص يعملون معها، وآمل أن تحصلوا على المزيد من الشفافية لما تقوموا به، بصرف النظر عن المكان الذي أضع فيه ذلك داخل مؤسستي.

نعم، شكرًا لك. أنا جورج سادوسكي، للتسجيل. مرجع سريع للحقائق. إذا نظرتم إلى تقارير محقق الشكاوى على مدى السنوات القليلة الماضية، فسوف تلاحظون أن ما يقرب من 85 إلى 90 في المئة من الشكاوى أو المسائل الذي تعرض لها ليست من مسائل محقق الشكاوى وأنه، في الواقع، هو الذي يقوم بإجراء مهمة تحديد أولوية الشكاوى الآن. شكرًا.

جورج سادوسكي:

ستيفاني.

بروس تونكين:

شكرًا. ستيفاني بيرين من مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية للتسجيل. إنني أتعجب -- وأعتقد أن تعليقاتنا على هذا الموضوع قد يُغير معناها كإنتقاد للقسم القانوني ومحقق الشكاوى. وأعتقد حقيقةً أن ما نتحدث عنه هو حالات هيكلية تؤكد استقلالية محقق الشكاوى. وواحدة من الحالات الهيكلية، التي أود اقتراحها، سيكون الوصول إلى مستشارين خارجيين مستقلين. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك مستشار خارجي مستقل يمكن لمحقق الشكاوى الرجوع إليه عندما يحتاج إلى اتخاذ قرار حول -- تحديد أولوية الشكاوى. وإذا اضطر إلى الاعتماد على مستشار داخلي، لاسيما في مسألة يكون فيها أمر ما يتعلق بهيئة ICANN، والمستشار الداخلي، بالطبع، يمثل ذلك الهيئة، وبالتالي أعتقد أن ذلك سيصبح ملتبسًا.

ستيفاني بيرين:

والمسألة الأخرى، بالطبع، هي طول مدة محقق الشكاوى. لذلك هناك -- ربما يكون هناك مسائل هيكلية يمكننا دراستها في وضح النهار بدلاً من الانفعال حيال ذلك.

بروس تونكين:

كريس.

كريس ديسيبان:

شكرًا. شكرًا لك، ستيفاني، وأنا موافق. عند هذه النقطة، كنقطة انطلاق، يبدأ محقق الشكاوى بالتحدث إلينا الآن عن الالتزامات الجديدة بموجب اللوائح الداخلية الجديدة. أعتقد أنه -- بالنسبة لي على أي حال، التحدث بصفة شخصية، فإنه من الواضح تمامًا أن محقق الشكاوى يحتاج إلى مرجع خاص به للاستشارة القانونية وأن هذه الاستشارة القانونية ينبغي بشكل صريح أن تكون مستقلة. لكن علينا أن نجتاز أي إجراء للحصول على هذا الإعداد وجميع هذه الأشياء. وبالتالي فإننا نبدأ ذلك من الآن. ومن الواضح أننا على تواصل مع -- التحدث إلى المجتمع حول هذا الأمر أيضًا. لكن من الواضح تمامًا من اللوائح الداخلية الجديدة أن ذلك ينبغي أن يحدث.

بروس تونكين:

أجل --

كريس ديسيبان:

عذرًا. نعم، كما ذكرني بيكي، كان هناك أيضًا نشاط مسار العمل 2 الذي حدث فيما يتعلق بمحقق الشكاوى وهذا يبين سبب حرصنا على عدم القيام بذلك كثيرًا، لأننا لا نرغب في التعرض لما يحدث في مسار العمل 2. وبالتالي فإننا نتخذ خطوات صغيرة جدًا أثناء استمرار عمل مسار العمل 2. شكرًا لك، بيكي.

بروس تونكين:

نعم، إذا كان بمقدوري -- لأنني سمعت التعليق حول الجانب المستقل لذلك. بالنسبة لمحقق الشكاوى، ليس هناك أي تغيير على الإطلاق لما هو في اللوائح الداخلية فيما يتعلق بمحقق الشكاوى، وفيما يتعلق بالاستقلالية. يُعين المجلس محقق الشكاوى، وله كذلك ميزانيته الخاصة. ولا يكون محقق الشكاوى في نفس المكتب مثل موظفي ICANN. لذا أعتقد بشكل أساسي أن محقق الشكاوى يعتبر كياناً مستقلاً تمامًا عن بقية



الموظفين، ويظل الأمر على ما كان عليه حينئذ. وبعد ذلك كما ذكر كريس، إن مراجعة فريق ATRT اقترحت مراجعة محقق الشكاوى، ومسار العمل 2 للمجتمع للقيام بذلك. ستيفاني، إن الأمر يعود إلى المجتمع في إقرار ما تريدون أن يقوم به محقق الشكاوى ويعد ذلك من مجهودات مسار العمل 2. إننا لن -- كما تعلمون، يوران، المدير التنفيذي، ليس لديه أي نفوذ أو اتخاذ أي قرار يتعلق بمحقق الشكاوى. وهذا ما حدده المجتمع. ومن ثم فإن أي تغييرات في نهاية الأمر تقومون بها سوف تنتهي إلى اللوائح الداخلية، وسوف يضمن المجلس الوفاء بهذه اللوائح.

نعود إلى طريقة إعداد موظف الشكاوى في الهيئة، برغم ذلك، فإن العديد من الهيئات أو المؤسسات بما في ذلك ICANN، لديهم مجموعة من الأقسام المختلفة التي تقدم خدمات للمجتمع. حتى في حالة ICANN، هناك أقسام تقدم دعم السفر، وهناك أقسام تقدم الامتثال، وهناك أقسام تُدير التغييرات في منطقة الجذر، وهناك أقسام تدير التغييرات في معلومات البروتوكول، ولذلك فهذه مهام مستقلة داخل الهيئة. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الذين لديهم معرفة بالأمور، من المحتمل أن يكونوا على معرفة بالمديرين. وبالتالي فإن معظم الأشخاص في هذه القاعة من المحتمل أن يكونوا على معرفة بمدير ذلك الشخص التي قد تتعاملون معه. لديكم بالفعل قدرات التصعيد الخاصة بكم ويمكن للمدير عمومًا، عند حصولهم على شكوى، حل هذه الشكوى. ولكن بالنسبة للأشخاص الذين لا يكونون على علم بالهيكل التنظيمي، فبإمكانكم إعداد مسؤول شكاوى ليكون مستقلًا عن كل هذه المهام. لا يكون موظف الشكاوى مسؤولاً أمام رئيس IANA. وموظف الشكاوى ليس مسؤولاً أمام رئيس قسم السفريات. إن موظف الشكاوى في أي هيئة تقوم بتعيينه عمومًا خارج جميع الأقسام الوظيفية ومن الشائع إبلاغ المستشار القانوني لأنه مستقل عن جميع الأقسام أيضًا. لكن في الحقيقة لا يتلقى موظف الشكاوى تعليمات من المستشار العام. إن موظف الشكاوى، حسب ما أعتقد أنه ذكر كذلك، يعمل مع أقسام فردية لمحاولة حل المسائل.

إذا لم يمكن حل المسألة، فيمكنك عرضها على محقق الشكاوى، وهذه عملية مستقلة تمامًا. لذا، لا يوجد تغيير في وظيفة محقق الشكاوى. ما تغير هنا هو درجة الكفاءة في هذه الوظيفة للأوضاع الداخلية، ويمكن أن يكون شخصًا لا يعود إليك بطلب سفر أو

شيء من هذا القبيل، شخصًا تأخذه معك عادة إلى مدير هذا القسم. إذا كنت لا تعرف من هو مدير هذا القسم، فإنك تلجأ إلى موظف الشكاوى الذي يمكنه مساعدة في حل هذا الأمر. لذا، بالنسبة إلي، الموضوع بسيط جدًا.

شكرًا. اسمي أشا هيمراجاني، منسق علاقات مجلس الإدارة للمجموعة الفرعية لمحقق الشكاوى. لذلك أردت أن أقول ما قاله بروس تمامًا لأنني أعتقد أن القلق هنا كان دائمًا على الاستقلال، كما ذكر ميلتون وستيفاني وآخرون. لذلك أمل أن ما شرحه بروس للتو قد أوضح ذلك. ولكنني أريد فقط أن أسأل السيد ميلتون والسيدة ستيفاني؛ هل تم توضيح ذلك؟ هل ما زلتما قلقين على هذا الأمر؟

أشا هيمراجاني:

نعم، أعتقد أنك قمت بعمل رائع لتوضيح المسألة. وأعتقد أن الشفافية وهذا النوع من تحديد أولوية الشكاوى الذي يقوم به محقق الشكاوى لم يكن مفهومًا ولم تكن الأمور واضحة بسبب ذلك، ومن الجيد توضيح هذه الأمور والفصل فيها حتى يمكن اللجوء إلى محقق الشكاوى. وقد تظل المسائل الخاصة باستقلال محقق الشكاوى قائمة، وقد تظل المسائل الخاصة بقسم ICANN القانوني قائمة باعتباره القسم المعني، لكنني أعتقد أن الأمر يرمته يبدو على ما يرام بالنسبة لي، وأنا أتحدث عن نفسي فقط.

ميلتون مولر:

شكرًا لك على هذا.

أشا هيمراجاني:

شكرًا. لكن الآن ما زال لدينا سؤال آخر، وبعد ذلك لدينا جواب موجز لسؤال مجلس الإدارة. أقترح المتابعة سريعًا. سأعطي الكلمة الآن للسيد نايلز تين أوفير للإجابة على هذا السؤال، الرجاء الإيجاز.

تاباني ترافاينن:

نايلز تين أوفير:

شكرًا جزيلًا لك سيدي الرئيس. والشكر موصول أيضًا للسادة أعضاء مجلس الإدارة على منحنا الفرصة لتبادل الآراء وبناء التجارب التي مررنا بها جميعًا. الرجاء، دعوني أضيف على ما قاله السيد ميلتون، واسمحوا لي أن أعرب عن سعادتني عن الانتقال، وكما قال الدكتور كروكر، ما زال أمامنا الكثير من العمل. ولن يتوقف العمل الآن، ولكن ربما يمكننا أن نظل في موجة السعادة والإيجابية هذه التي نستمتع بها بعد أن نجحت عملية الانتقال.

بعد المناقشات التي دارت بين مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية ومجلس الإدارة في اجتماع مراكش بمؤتمر ICANN 55، سنرغب في معرفة الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بالإضافة إلى عمليات المساءلة في مسار العمل 2. وهذا لضمان عدم مضاعفة الجهود وضمان التنسيق بين العمليات المختلفة الجارية في مختلف أنحاء المجتمع.

لذا، على وجه التحديد، ما هي الجهود التي بُذلت والأنشطة التي خُطت لها بالنسبة لحقوق الإنسان وسياسات ICANN وكذلك هيئة ICANN؟

ستيف كروكر:

شكرًا لك على هذا السؤال. دعني أطلب من ماركوس الإجابة.

ماركوس كومر:

شكرًا لك يا نايلز على هذا السؤال. نعم، معكم ماركوس كومر. وكما تعلمون، فأنا منسق علاقات مجلس الإدارة لحقوق الإنسان. واعتقدت أنه كان من المفيد لهذا الاجتماع أن يعقد مجلس الإدارة ورشة عمل بشأن حقوق الإنسان. وقد عقدنا ورشة العمل هذه منذ يومين. وكان لدينا متحدثان قاما بإعطائنا بعض المعلومات الأساسية بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية كما كان لدينا متحدث متخصص في المجال. وقد تحدثنا عن سبب موافقة شركته على مبادئ راجي والتجارب التي مروا بها، وقد أعدنا مستندات أساسية كذلك وهي متوفرة لمجلس الإدارة. وكانت لدينا هذه الملاحظة على تشريع الطلب المقدم من سيدلي، والذي أعتقد أنه مفيد جدًا. وقد وفرنا كذلك تقرير

راجي حول FIFA لمجلس الإدارة والذي أعتقد أنه وثيق الصلة إلى حد ما، حيث إن FIFA هي أيضًا مؤسسة غير ربحية ذات نطاق عالمي من حيث المهمة، بالإضافة إلى توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات متعددة الجنسيات التي خُصص لها باب منفصل في حقوق الإنسان، وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك الولايات المتحدة، على هذه المبادئ وأخذوا على عاتقهم الالتزام بالترويج لهذه المبادئ بين المؤسسات التي تتخذ من أراضيها مقرات لها.

هذه جلسة توعية أولى، ومن الواضح أنه لم يكن لدينا الوقت الكافي للحديث عن المواقف. وبينما أعقب على المناقشات، أعلم أن هناك مواقف متباينة تباينًا كبيرًا داخل المجتمع، وأعتقد أن مجلس الإدارة نظر في ذلك الأمر أيضًا. أعتقد أن هناك التزام بأداء هذا الأمر بالشكل الصحيح. ولكن في نفس الوقت يوجد قلق بالغ بأننا لا نرغب في تعريض الهيئة لمخاطر غير ضرورية. وسيكون ذلك التحدي الذي نواجهه لإيجاد التوازن. والسؤال المطروح هو، ما الذي كان يُخطط له بينما كنا نمضي قدمًا، لقد أعدنا خطة عمل لمجلس الإدارة لتعقب مسار العمل 2 كما تعد حقوق الإنسان جزءًا منها. وسنتابع ما يحدث في المجموعة الفرعية، وسناقش ذلك الأمر أيضًا داخل مجلس الإدارة، كما سنحاول تعزيز المشاركة البناءة مع المجموعة التي تيسرون أعمالها. أمل أن يكون ذلك قد أجاب على السؤال بإيجاز.

دعوني أضيف بضع كلمات قليلة. أعتقد أن المعضلة تكمن في التفاصيل، ونحن متحمسون للوصول إلى المرحلة التي ندرك فيها تلك التفاصيل الصغيرة في حالتنا هذه. ومن نافلة القول إن ICANN غير مشتركة في هذا النوع من الأمور التي تجذب انتباه العالم بأسره بشأن حقوق الإنسان المنتهكة. فلننا تجار بشر. كما أننا لا نقوم بالأشياء الأخرى التي توجد على شفا الهاوية أحيانًا.

ستيف كروكر:

لذا، في رد واضح نوعًا ما، بالطبع نوقع على حقوق الإنسان ونعتقد أننا ملتزمون بالامتثال التام. فأين الفجوة، إن وجدت؟ وكما قال ماركوس، إننا نتعلم وسنكون مدركين

جيدًا لما ينجم عن جهود مسار العمل 2. ولكننا ننتظر ونترقب، أو ربما يجب أن أتحدث عن نفسي فقط، إنني أنتظر لأرى ما إذا كان هناك احتمال بأننا لا نمثل أو أن هناك مشكلة لأننا نعتقد بيننا وبين أنفسنا أننا لا نفعل شيئًا. فكما تعلمون، نحن لا نقول سرًا إننا لا نأبه لحقوق الإنسان لأننا نسعى لجمع الأموال أو لأنه، كما تعلمون، هناك مجموعة أخرى من القيم. ونحن لا نرى اختلافًا حادًا بين الحقوق والقيم المتأصلة في ICANN، وبين الدوافع وراء حقوق الإنسان.

لذا في مرحلة ما، وأرجو ألا يكون ذلك بعيدًا، سنكون قادرين على الانتقال من هذا الموقف العام حيث نبدي اهتمامنا فحسب، إلى أمر أكثر تحديدًا، حيث نكون قادرين على المناظرة والبت في الأمر أو التحدث.

ستيف.

متحدث غير معروف:

هل يمكنني أن أطلب من ماركوس أن يعقب أيضًا على ما إذا كان التزامنا بحقوق الإنسان تغيير قبل الانتقال أو بعده، وما إذا كنا متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة أم لا. أعتقد أنك قد أجبت على السؤال لنا جميعًا في المجلس. وأعتقد أنه سيكون من المفيد توضيح هذا الأمر أيضًا. سيكون الأمر رائعًا.

شيرين شلبي:

أعتقد أن سؤالك كان نقطة بدء مناظرة حقوق الإنسان. قبل ذلك، أثناء التعاقد مع الولايات المتحدة، كانت الولايات المتحدة هي التي يقع عليها الالتزام، وكان هناك إجماع على ذلك، وكان ذلك منصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة، وفي توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تنص على أن الدول تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان. وكان الأمر مختلفًا بالنسبة للشركات، أما الآن، لم نعد متعاقدين مع الولايات المتحدة. وأعتقد أنه من الضروري لهيئة ICANN أن تحسن تناول هذا الأمر لكي نثبت أننا شركة صالحة تخدم المجتمع.

ماركوس كومر:

ميلتون مولر:

نعم، أعتقد أننا قد لا نفهم بعضنا بعضًا مرة أخرى. وأعتقد أن الشغل الشاغل لدائرتنا الانتخابية ليس أننا نعتقد أن ICANN ستبدأ استبعاد الناس وإجبارهم على العمل في قسم الامتثال. وإنما تشغلنا السياسات التي تمررونها. ونريد أن نعرف ما تأثير سياسة WHOIS أو لوائح أسماء النطاقات الخاصة بكم على حقوق الإنسان، وكيف تؤثر هذه السياسات على حرية التعبير وحرية التجمع. ونريد تقييم أثر السياسات على حقوق الإنسان قبل تمريرها، فالبعض يساوره قلقٌ إزاء عمليات ICANN في أمور مثل كشف الفساد وما إلى ذلك، ولكن في الأساس، الأمر يتعلق أكثر بالسياسات.

ستيف كروكر:

دعني أردد ما أعتقد أنك قلته وأثار انتباهي، من وجهة نظرٍ عملية، على غرار بيانات الأثر البيئي والأمور الأخرى التي تمت إضافتها إلى العمليات البيروقراطية بمرور السنوات. وأنا لا أقول ذلك بنظرة سلبية، ولكني أقترح أن يتم إعداد بيان عن تأثير حقوق الإنسان، وتقييم الأثر على حقوق الإنسان وبعض المعايير والإجراءات الأخرى ذات الصلة. هل تقولت عليك كثيرًا مما لم تقل؟ حسنًا، شكرًا. كريس.

كريس ديسبيان:

شكرًا. شكرًا لك، ميلتون. شكرًا لك على التوضيح. إذن، سأحدث بصفة شخصية، سيكون ردي المباشر هو أنني أدرك ذلك. الرجاء ألا تسخروا مني إن قلت لكم أن مجلس الإدارة لا يضع السياسات. ربما سيكون من الأفضل أن أضعها أنا، فلا ينبغي للمجلس أن يضع سياسات. المنظمات الداعمة هي التي تضع السياسات. فيبدو لي أن المنظمات الداعمة هي المكان المناسب الذي توضع فيه السياسات فعليًا. وفي حين أنكم قد تتنازعون ربما مع منظمة ccNSO بسبب كثرة أعداد الاختصاصات القضائية وغير ذلك، كنت لأعتقد أن منظمة GNSO هي المكان المناسب لعقد المناظرة الخاصة بسياسة إخضاع GNSO لهذا الفحص. ولأن ذلك لن يكون ملائمًا لمجلس الإدارة، إذا نظرتم في اللائحة الداخلية لسياسات GNSO التي تنص على أن تُقدم السياسة إلى المجلس ثم تكون هناك مجالات قليلة حيث يمكن للمجلس أن يرد بالرفض،

ولكن يقوم المجلس بتمرير السياسة في الأساس، بيد أننا سنشهد تغييرًا كبيرًا إذا وضعنا عقبات إضافية في هذه المرحلة. لذا، يبدو لي أنه يلزم وضع هذه العقبات في المستويات الدنيا من التسلسل القيادي، بسبب غياب طريقة أفضل لوضع هذه العقبات، وذلك حتى تقدم السياسة إلى المجلس، إذا كان هذا ما تنص عليه اللائحة الداخلية لمنظمة GNSO، مع التأكيد على حقوق الإنسان. ولسنا بحاجة للتفكير في ذلك.

نعم، مجرد تعقيب بسيط على تعليقات كريس. أنا رون دا سيلفا، وأدلي بحديثي هذا للتسجيل. بالتأكيد نفس الحال ينطبق على منظمة ASO. هناك دعوة، كما تعلمون، للمشاركة في عملية وضع السياسات. في أي اجتماع تسجيل يحدث في مجتمع الترقيم، هناك دائمًا فرصة، كما تعلمون، للتدخل في عمليات وضع السياسات والتأكد من أخذ اعتبارات حقوق الإنسان في تقييم السياسات الجديدة.

رون دا سيلفا:

أعتقد أنه في هذه المرحلة، علي أن أعتبر أن هذا السؤال مفروغ منه. ولكن منذ أن طرح علينا مجلس الإدارة سؤالين، أجبنا بإيجاز على سؤال واحد على الأقل، وأريد أن أبين ذلك قبل المغادرة. وكان السؤال هو ما يمكن أن يقدمه مجلس الإدارة والهيئة لمساعدتنا في إجراء أعمال الانتقال. لقد طلبت عرض شريحة اللائحة الداخلية. هل يمكنك عرضها لنا من فضلك؟ نعم، ويمكن للسيد إد موريس أن يوضح لنا ذلك.

تاباني ترفاينن:

نعم، شكرًا لك تاباني. وشكرًا لمجلس الإدارة على طرح هذا السؤال. ولكنني في الحقيقة سأعيد إليك السؤال. كيف يمكننا مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ هذا الجانب الرائع من لائحتنا الداخلية الجديدة. وأنا أقول رائعًا لأن ما تفعله اللائحة هي أنها تتيح لنا الوصول إلى الجزء الحيوي من إصلاحات المساءلة الخاصة بنا ربما لأجل الضعفاء، كما قال يوران. وأفضل أن استخدم مصطلحات مثل؛ الذين يعانون من نقص الغذاء أو ناقصي التمثيل أو من يفتقرون إلى الموارد. ولقد تناولنا الفكرة قليلاً في مجموعة

إد موريس:

أصحاب المصالح غير التجارية، حيث توصلنا إلى أفكار مثل التمثيل المجاني للأطراف التي لا يتوافر لها موارد كافية حتى يمكنها الوصول إلى عملية هيئة المراجعة المستقلة.

أدرك من بعض المحادثات التي أجريناها قبل هذا الاجتماع أن مجلس الإدارة لم ينظر في كيفية التنفيذ المادة 4.3(د). وسؤالي للمجلس هو؛ كيف يمكننا مساعدتكم في القيام بذلك بطريقة تمكننا من الحصول على هذا الحق لأعضائنا الذين يعينهم هذا الأمر بوجه خاص وللمجتمع بوجه عام. شكرًا.

لقد تم تناول كل هذه الأمور بعناية في فريق الإشراف على التنفيذ لهيئة المراجعة المستقلة. في أي الأيام نحن، أنا مشوش جدًا بخصوص أي يوم من أيام الأسبوع هذا الذي نحن فيه.

كاثي كليمان:

إنه الأحد.

بروس تونكين:

-- ولكننا وافقنا من قبل على مجموعة من الإجراءات التكميلية الجديدة لهيئة المراجعة المستقلة حتى تُنشر للتعليق العام في الحال. إذن، حاليًا سنلجأ إلى الدعوة لإبداء الاهتمام للجنة الدائمة، ثم أعتقد أن جميع التفاصيل الأخرى تلي ذلك لأننا نريد بدء العمل الآن، ونعتقد أن عملية تحديد لجنة متنوعة ومن ذوي الكفاءات العالية قد يستغرق وقتًا.

كاثي كليمان:

وأخيرًا، لا أعرف إذا ما كنتم موجودين عندما تخليت عن منصبك هذا، ولكن السيد ديفيد ماكاولي هو من يتولى المنصب بعدي.



تاباني ترافينن: شكرًا. أعتقد أن هذا كل ما في الأمر. نتمنى -- نشكرك على هذه الأجوبة، وأتمنى أن تفيدنا إجابتك الموجزة هذه في كيفية المضي قدمًا. شكرًا لكم جميعًا. أعتقد أننا انتهينا هنا. شكرًا.

ستيف كروكر: شكرًا لكم جميعًا. ونتطلع في هذه الاجتماعات، كما هو الحال دائمًا، إلى تبادل الأفكار بصدق وصراحة. وأعتقد أننا وفينا ذلك على أكمل وجه.

[ ضحك ]

شكرًا جزيلاً لكم، وإلى لقاءٍ آخر.

[نهاية النص المدون]